

Distr.: General
5 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات بشأن التدابير التي تتخذها جمهورية أوزبكستان في
مجال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
دورتها الثانية والستين، في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إيشير وحيدوف

الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان

* A/62/150.



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

معلومات عن التدابير المتخذة في جمهورية أوزبكستان في مجال حماية حقوق الطفل

لقد أصبحت حماية مصالح الأطفال سياسة للدولة في جمهورية أوزبكستان.

وقد صدقت أوزبكستان على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقُدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل حتى الوقت الراهن تقريران وطنيان من جمهورية أوزبكستان بشأن تنفيذ الاتفاقية المذكورة أعلاه.

ومن أجل تنفيذ توصيات اللجنة، قام مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان بوضع وتنفيذ خطة عمل وطنية، كما اعتمد أكثر من ١٥ صكا قانونيا تنظيميا.

وأنشأت الجمهورية نظاما تشريعيا قويا لحماية حقوق الطفل. ويؤخذ بعين الاعتبار في حلّ القوانين التشريعية بالجمهورية مبدأ ضمان أفضل حماية لمصالح الطفل. ويتصل بحقوق الطفل جزء كبير من أكثر من ٩٠ من الصكوك القانونية التنظيمية الخاصة بالحماية الاجتماعية. وتتمتع هذه الحقوق بحماية القواعد الواردة في الدستور وقانون الأسرة وقانون العمل والقانون الجنائي والقوانين الأخرى.

وحقوق الطفل منصوص عليها أيضا في العديد من الصكوك مثل البرنامج الحكومي لإصلاح نظام الرعاية الصحية، وقانون جمهورية أوزبكستان بشأن التعليم، والبرنامج الوطني لإعداد الكوادر، والبرنامج الحكومي الوطني لتطوير التعليم المدرسي للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

ويشكل اعتماد مجلس الوزراء في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لبرنامج العمل الخاص بتأمين رفاه الأطفال، الذي ينفذ الآن على جميع مستويات الإدارات الحكومية بدعم نشط من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير التجارية، أحد الأدلة الواضحة الأخرى على الاهتمام المستمر، وبجميع الوسائل، من قبل الحكومة بالأجيال الناشئة.

ويولى اهتمام خاص بالبرامج الاجتماعية الموجهة نحو العناية بالأجيال الناشئة وتحسين ظروف حياتهم.

وقد اتخذت حكومة أوزبكستان، ونفذت، في هذا الصدد عددا من البرامج والقرارات الحكومية الهامة، منها على وجه الخصوص، "الأسرة" و "جيل موفور الصحة" (٢٠٠٠)، و "الأم والطفل" (٢٠٠١)، و "البيئة والأمومة والطفولة" (٢٠٠١)، و "تدابير إضافية لتعزيز صحة المرأة والأجيال الناشئة" (٢٠٠٢)، و "تدابير لتحقيق الأهداف ذات الأولوية للنهوض بالثقافة الصحية في الأسرة، وتعزيز صحة المرأة في الولادة وفي تربية أجيال موفورة الصحة" (٢٠٠٢)، و "المودة والإحسان" (٢٠٠٤)، وغير ذلك.

وبمبادرة من رئيس جمهورية أوزبكستان إسلام كريموف، أعلن عام ٢٠٠٧ سنة الحماية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، اعتمد مجلس وزراء الجمهورية البرنامج الحكومي الخاص بهذه السنة. ومما يشمله هذا البرنامج الحكومي اتخاذ تدابير محددة لمواصلة تحسين وضع الأطفال وتقديم الدعم الشامل لهم وتقوية الآليات القانونية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. ويولي البرنامج أيضا اهتماما خاصا للحماية الاجتماعية التمايزية للأطفال الذين ينتمون إلى أسر محتاجة، والأطفال ذوي الإمكانات المحدودة، والأطفال اليتامى والمحرومين من رعاية الوالدين.

وضمن إطار تنفيذ هذا البرنامج الحكومي، يكتمل العمل حاليا في إعداد مشروع قانون بشأن ضمانات حقوق الطفل، حيث أعد هذا المشروع بدعم نشط من الوزارات والإدارات المعنية وكذلك من خبراء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وسيقدم مشروع القانون المذكور هذا العام إلى المجلس التشريعي لبرلمان جمهورية أوزبكستان بغرض النظر فيه واعتماده.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الحكومي لتطوير التعليم المدرسي، تم خلال السنوات الثلاث الماضية إنشاء ١٤٣ مدرسة جديدة في الجمهورية وأعيد تشييد ٦٧٤ مدرسة، وأجريت إصلاحات رئيسية في ٢٢٨ مدرسة. ويُعتزم أن يجري بحلول عام ٢٠٠٩ إكمال أعمال تطوير البنية التحتية المادية والتقنية لجميع مدارس الجمهورية البالغ عددها ١٠ ٠٠٠ مدرسة تقريبا.

ومن الجدير بالملاحظة أن الحكومة تولي اهتماما خاصا لتهيئة جميع الظروف الملائمة وتقديم المساعدة النفسية والطبية والاجتماعية والتربوية للأطفال ذوي الإمكانات المحدودة.

وفي الوقت الحالي، تعمل بأوزبكستان ٨٦ مدرسة داخلية خاصة للأطفال ذوي الإمكانات المحدودة.

وعمقتضى البرنامج الحكومي المسمى "سنة الحماية الاجتماعية" يزداد باستمرار التوسع في نطاق التدابير العملية لتعليم الأطفال المحتاجين لمساعدة طبية.

ويجري تنفيذ مشاريع مختلفة في هذا المجال. وكمثال على ذلك، يتم في الوقت الحالي، وفقا لاتفاق بين حكومة جمهورية أوزبكستان ومصرف التنمية الآسيوي، تنفيذ مشروع للتعليم العام للأطفال ذوي الإمكانات المحدودة. ومدة هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ١,٥ مليون دولار، هي ثلاث سنوات وهو يشتمل على ست مدارس داخلية خاصة و ٢٠ مدرسة للتعليم العام. ويستهدف المشروع تقديم المساعدة في تعليم الأطفال الذين يحتاجون لمساعدة طبية بمدارس التعليم العام، وإجراء الإصلاحات الرئيسية والصيانة للمؤسسات التعليمية، وتطوير البنية التحتية المادية والتقنية، واستحداث وسائل ومرافق خاصة للتعليم الذي يستوعب الجميع، وتوفير المعدات اللازمة، وما إلى ذلك.

إن تربية الشخصية المتناسقة النمو لن تكون ممكنة من دون غرس الثقافة الرياضية وطريقة الحياة الصحية في نفوس الأجيال الناشئة. وقد جرى أيضا التشديد على هذا المجال الرئيسي المتميز في البرنامج الحكومي لتطوير رياضات الأطفال.

وفي عام ٢٠٠٣ وحده، تم إنشاء أو إعادة تشييد أو ترميم ١٠٦ من المجمعات الرياضية والاستادات وقاعات الألعاب الرياضية والملاعب الرياضية، ٧٥ منها (٧١ في المائة) في المناطق الريفية. وفي السنة التالية، كانت نسبة هذه المؤشرات ١٢٠ إلى ٩٣ (٧٨ في المائة)، وفي عام ٢٠٠٥، كانت ١٥٣ إلى ١٢٨ (٨٣ في المائة)، وفي عام ٢٠٠٦ ازدادت النسبة بمعدل ٢ في المائة. وسيتم هذا العام إنشاء أو تجديد ١٧٤ مرفقا رياضيا، منها ١٤٩ في المناطق الريفية (٨٦ في المائة).

وخلال السنوات الثلاث الماضية، وبمبادرة من الصندوق الوطني لتطوير رياضات الأطفال، تخصص بصفة منتظمة أيام من العطلات الصيفية لأطفال المدارس للرياضة تحت شعار "لا يوم بدون رياضة".

وتتعاون أوزبكستان بنشاط مع اليونيسيف لتهيئة ظروف معيشية ملائمة للأطفال وضمان مصالحهم. وفي الوقت الحالي، يقوم مكتب اليونيسيف في أوزبكستان، بالاشتراك مع الوزارات والإدارات المعنية بالجمهورية، بالعمل في ستة مجالات ذات أولوية متصلة بحماية حقوق الطفل. وتشمل هذه المجالات حماية صحة الأم والطفل، وتوفير تعليم جيد النوعية، وحماية الأطفال، والنهوض بقدرات القيادات المحلية، وتعليم الأسرة.

وينبغي على وجه الخصوص الإشارة إلى الدعم النشط الذي تقدمه اليونيسيف في مجالات مثل إنهاء استخدام المؤسسات بالنسبة للأطفال المحرومين من رعاية الأسرة، وإنشاء نظام لقضاء الأحداث، ومؤسسة لأمين مظالم الأطفال، فضلا عن تطوير مؤسسة المرشدين الاجتماعيين.

وفي عام ٢٠٠٦ بدأت اليونيسيف في تقديم الدعم لحكومة أوزبكستان في إعداد مشروع قانون بشأن قضاء الأحداث. وسيساعد هذا القانون في تعزيز ضمانات احترام حقوق الأحداث الجانحين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب الهيئات الحكومية، تعمل بنشاط في المجالات المتصلة بحماية حقوق الطفل منظمات غير حكومية ومنظمات مدنية، من بينها منظمات ”سوغلوم أفلود أوشون“ و ”كامولوت“ و ”منتدى الثقافة والفنون بأوزبكستان“ و ”مهر نوري“ و ”سين ايلغيز إيماسان“ و ”هايوت“ و ”آيولار كينغاشي“، ومنظمات أخرى. وتنفذ هذه المنظمات، وغيرها من المنظمات المدنية، بانتظام تدابير مختلفة موجهة نحو تحسين وضع الأمهات والأطفال وحماية حقوق ومصالح الأجيال الناشئة.